تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحت تأثير القوانين المشرعة للاستثمار و أداء الاقتصادي في الجزائر

Foreign direct investment flows under the influence of legislated laws and the performance of the Algerian economy

د. قط سليم
أستاذ محاضر أ جامعة عباس لغرور – خنشلة-
porf09salim@gmail.com

د. بولويز عبد الوافي
أستاذ محاضر ب جامعة عباس لغرور – خنشلة-
abdelwafi1@yahoo.com

تاريخ الإيداع:2017/11/20 تاريخ المراجعة:2018/03/31 تاريخ القبول:2018/04/22

ملخص:

إن سعي الدول النامية للحاق بركب التقدم وامتلاك أسباب القوة الاقتصادية، وتخلص من مظاهر الفقر والحصول على مكانة دولية مؤثرة في الأوضاع العالمية، كلها أسباب وراء تنافس الدول النامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبار مصدر لرؤوس الأموال الكبيرة ، وعاملا لنقل التكنولوجيا وحلقة في عملية التنمية الاقتصادية، كل هذه الأسباب والعوامل أعطت للاستثمار الأجنبي المباشر الأولية في إعتباره مصادر تمويلا في الدول النامية، كم أن قرار الإستثمار الاجنبي المباشر يعتمد على مجموعة من المتغيرات أو المؤشرات على الدول النامية العمل لتوفير هذه المتغيرات بشكل جيد، ومنها مؤشرات أداء الإقتصاد الكلي.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الإقتصاد الكلي ، الاستثمار الأجنبي المباشر، المحيط الإستثماري ، أداء الإقتصاد الكلي

Summary :

The quest for developing countries to catch up with the progress and own economic empowerment, and get rid of the manifestations of poverty and access to international stature influential in global conditions, are all reasons behind the competing developing countries to attract foreign direct investment as a source of significant capital, and a factor for technology transfer and ring in the process of economic development, all these causes and factors given for FDI initial Considering sources funding in developing countries, and the decision of FDI depends on a set of variables or indicators for developing countries working to provide these variables well, including indicators macroeconomic performance.

Mots clés : Macroeconomics Index - FDE - the investment environment - performance of the macroeconomics

www.manaraa.com

المقدمة

إن حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو تدفقها للدول النامية يعتمد على كثير من العوامل والمميزات لتحفيز المستثمر الأجنبي ، أو ما يمكن أن نسميه عوامل الجذب التي تتمثل ، في حجم السوق ومدى توفر حماية قانونية **وسهولة ووضوح التشريعات ودرجة المخاطر السياسية** بالإضافة إلى المؤشرات **الاقتصادية الكلية للدولة المضيفة** منها درجة **تضخم** ،**البطالة** ، **سعر الصرف** ، **والناتج الإجمالي المحلي** ، وهذه بعض أهم العوامل التي تتم دراستها ومراعاتها من طرف الدولة المانحة للاستثمارات من أجل قرار الاستثمار من عدمه ، لذلك كان لهذه المؤشرات خاصة دورا وأثرا مهما في تدفقات الاستثمار لأجنبي المباشر باعتبارها الدليل الكلي على حالة الاقتصاد في الدولة المضيفة .

انطلاقا مما سبق فإن الإشكالية التي سوف تتم معالجتها في هذه الورقة البحثية تتمثل في :

- **ما هو أثر تغير المؤشرات الاقتصادية الكلية و المنظومة التشريعية على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟**

وهذا التساؤل الرئيسي يقودنا إلى التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية في اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر .
- ما هي مخاطر التغير في القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي على استقطاب الاستثمار الأجنبي للجزائر.

فرضيات البحث : سيعتمد هذا البحث على عدة فرضيات هي:

1- المؤشرات الاقتصادية الكلية هي من التغيرات التي يدرسها المستثمر الأجنبي لاتخاذ القرار.

2- يؤثر التغير في القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي على استقطاب الاستثمار الأجنبي للجزائر.

أهمية الموضوع ودوافع اختياره : تكمن أهمية الموضوع في :

- الأهمية التي تكسبها هذه المؤشرات في إظهار واقع الاقتصاد على المستوى الكلي واعتبارها المحرك الرئيسي لقرارات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التغيرات في المحيط الاقتصادي العالمي التي أدت إلى حتمية اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل دول العالم على حد سواء .

هدف الدراسة : إننا نسعى من وراء هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية :

- التعرف أولا على المؤشرات الاقتصادية الكلية وما تعنيه وما تحويه هذه المؤشرات وما يمكن أن تعكسه عن الأوضاع الاقتصادية من خلال تحليل الأرقام و الإحصائيات المتوفرة.
- الوقوف على أهم القوانين و التشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

خطة و هيكل البحث : تضمن بحثنا مقدمة و ثلاثة مباحث حيث :

المبحث الأول : دراسة المؤشرات الاقتصادية الكلية و قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني : تم التعرض فيه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل معطياته في الاقتصاد الجزائري

www.manaraa.com

المبحث الأول: المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر

المطلب الأول : المؤشرات الإقتصادية الكلية

I.التضخم و البطالة: إن مؤشر التضخم و البطالة فقد حمل الكثير بالنسبة للجزائر و للوقوف على ذلك سوف نعرض الإحصائيات التالية لكل من هذين المؤشرين .

الجدول رقم (01) تغيرات مؤشر التضخم و البطالة في الجزائر (1990-2015)

السنوات البيانات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
التضخم %	16.6	25.9	31.7	20.5	29.0	29.8	18.7	5.7	5.0
البطالة %	19.8	20.6	23.0	23.2	24.4	27.9	28.0	28.3	28.0
السنوات البيانات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التضخم %	2.6	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.68
البطالة %	29.0	29.8	27.3	25.7	23.7	17.7	15.30	12.3	11.8
السنوات البيانات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	/
التضخم %	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92	4.8	/
البطالة %	11.3	10.2	10.0	10.1	11.0	9.8	10.6	11.2	/

المصدر :السنوات 1990-2004 المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، التقرير الاقتصادي و الاجتماعي

السياسة النقدية في الجزائر (1974-2004).ص84.

السنوات 2004 -2011 تقرير بنك الجزائر 2006-2011,ص199.

ظهر معدل تضخم في 1990 بمعدل 16.6 % نتيجة ارتفاع أسعار الواردات مع تراجع إيرادات الدولة رغم معالجة الحكومة لهذا العجز في الميزانية باللجوء إلى إجراءات زيادة عرض النقود ، كما عرفت سنوات 1991 حتى 1993 معدلات متزايدة من التضخم أقصاها 31.70 % و أدناها 20.5 % .

أما سنة 1994 فقد عرفت معدل 29.0 % كنتيجة لبرنامج تحقيق الاستقرار لعام 1994 الذي تطلب إجراء تخفيضات فورية لسعر الصرف و استعادة قوة الوضع الخارجي على المدى المتوسط ، و كان لإتباع سياسة نقدية وسياسة الدخول المتشددة موقفا نقديا حازما سرعان ما احدث هبوط حاد في هذا المعدل و بنهاية عام 1996 كان معدل التضخم 18.70 % ثم وصل إلى 5.7 % في نهاية عام 1997 ، و كان هذا الأداء مدهش بوجه خاص لأنه حدث في خضم عمليات تحرير الأسعار حيث زادت الأسعار بأكثر من ضعفين خلال الفترة 1994-1996م.[1]

(1)- كريم النشاشبي و آخرون ، الجزائر : تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، 1998 ، ص 68.

www.manaraa.com

أما سنوات 1998 حتى عام 2007 و 2011 سجلت أقل معدلات التضخم تراوحت بين 5 % عام 1998 كأقصى حد و معدل 3 %عام 2000 م وكانت نسب السنوات الأخرى مختلفة و لم تتجاوز 4.2 % وهو ما كانت السياسة النقدية في الجزائر تهدف إليه أي التحكم في معدلات التضخم إلا أنه يلاحظ أن سنة 2009 عرفت معدلا مرتفعا 5.74 % نتيجة زيادة الأجور و ارتفاع الكتلة الاجرية بفضل قرار السلطات بزيادة أجور الوظيف العمومي على مرحلتين خلال سنة 2005 و سنة (2008/2007) حتى 2010

أما بالنسبة للبطالة فقد عرفت الجزائر نسب عالية من البطالة تراوحت بين 20 % إلى حوالي 29% خلال السنوات العشرة الأخيرة من الألفية الماضية و يمكن تقديم تفسيرات عديدة لارتفاع مستوى البطالة منها أولا كان معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج قطاع المحروقات منذ 1985 -1995 أقل بكثير من معدل الزيادة في القوة العاملة، كذلك أدت الاختلالات الرئيسية في نظام الأسعار و الارتفاع المبالغ فيه في سعر الصرف حتى عام 1994 هذه المغالاة في سعر الصرف أدت إلى تعزيز الاتجاه نحو استخدام التكنولوجيا ذات الكثافة الرأسمالية العالية ، كذلك توجد اختلالات كامنة في بعض جوانب الهيكل التنظيمي لسوق العمل الجزائري مع وجود أنظمة عمل أدت إلى خفض العمالة في القطاع الرسمي مع زيادتها في القطاع غير الرسمي .

و تشير الإحصائيات إلى ارتفاع الحد الأدنى للأجور خلال الفترة 1989 – 1993 حوالي 17 % بالموازاة مع ذلك انخفضت إنتاجية العمال خلال نفس الفترة بحوالي 12 % ، اما الفترة 1994-1997 فقد انخفض الحد الأدنى الحقيقي للأجور[1] و انخفض بشكل حاد خلال هذه الفترة التي وافقت أعلى نسبة تضخم المقدرة بـ 28.3% منذ اللاتوازن بين زيادة الأجور النقدية و انخفاض في الأجور الحقيقة وهو ما يسمى [الوهم النقدي] و كذلك انخفاض الإنتاجية للعمال كل ذلك أدى إلى زيادة معدلات البطالة .

أما الفترة 1999 حتى سنة 2006 و 2011 فإن البطالة كما هو ظاهر في الجدول السابق رقم (01) بدأت بالتراجع حتى وصلت إلى أدنى قيمة لها عام 2006 بنسبة 12.3 % و 13.80 % عام 2007، وحوالي 10 % هذا التراجع في معدلات البطالة رغم تزايد الوافدين إلى سوف العمل و البالغ عددهم ما بين 250.000 إلى 300.000 طالب عمل سنويا [2] يعود هذا الانخفاض في معدلات البطالة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000 – 2004) و برنامج الدعم للفترة (2005-2009) هذان البرنامجان اللذان أعطيا أهمية كبيرة للقطاع الخاص .

II. <u>الناتج الداخلي الخام PIB</u> :

يعتبر مؤشر الناتج الداخلي الخام (PIB) أو الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الدالة على النمو الاقتصادي و أداء السياسة الاقتصادية الكلية لي دولة ما ، كما يظهره الجدول التالي

(1)- نفس المرجع، ص، 80

(2)- زرقين صورية ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر1999-2006 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2008/2007 ، ص ،131

www.manaraa.com

جدول رقم (02)تطورات حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة 1990- 2015الوحدة مليار دينار

السنوات البيانات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ناتج الداخلي الخام	554.4	862.1	1047.7	1189.7	1487.4	2004.9	2570.0	2780.2	2830.5
السنوات البيانات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
ناتج الداخلي الخام	3248.2	4098.8	4235.6	4541.9	5266.8	6127.5	7498.6	8391.0	9408.3
السنوات البيانات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
ناتج الداخلي الخام	11042.8	10034.3	12049.5	14384.8	16208.7	16650.2	17242.5	16591.9	

المصدر: - المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي للسنوات (1990-1996).ص83

- بنك الجزائر تقرير سنوي 2002-2006-2011 للسنوات (1997-2011) .

بالرجوع إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي انطلاقا من سنة 1990 حتى 1996 أخذ قيما متزايدة بشكل طردي إذ قدرة قيمته سنة 1991 بحوالي 862.1 مليار دينار مقارنة بسنة 1990 التي كانت تقدر قيمته فيها بـ 554.4 مليار دينار أي بزيادة حوالي 308 مليار دينار وهذه الفترة هي فترة تحول الجزائر من اقتصاد مسير إداريا إلى اقتصاد السوق إذ تغير هيكل الاقتصاد ودخل القطاع الخاص في عدة نشاطات اقتصادية، كذلك الأمر بالنسبة لسنوات 1992 -1993 إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي زيادة بحوالي 400 مليار دينار سنة 1992 و600 مليار دينار سنة 1993 مقارنة بسنة 1990.

أما بالنسبة للسنوات 2003 حتى عام 2006 إلى غاية 2011 فكان قيمة PIB حوالي 5266.8 مليار دج و حوالي 8391.00 مليار دج عام 2006 و 9374.2 مليار دج عام 2007 ارتفاع مستمر في قيمة PIB بشكل منتظم و مستمر أي زيادة تقدر بحوالي 1000 مليار دج سنويا و ذلك يرجع بشكل أساسي إلى زيادة أسعار البترول نظرا لأن قطاع المحروقات كانت له حصة الأسد في قيمة PIB و بالإضافة إلى تطور مساهمة قطاعات أخرى كالفلاحة التي تتطور سنويا بحوالي 100 مليار دج أما 2011 كانت قيمة(PIB) 14384.8 مليار دينار.

III.مؤشر سعر الصرف

فيما يخص مؤشر سعر الصرف فقد عرفت الجزائر تحولات كبيرة في قيمة الدينار و كذلك تحولات بالنسبة لنظام تحديد سعر صرف الدينار مقابل عملات أجنبية إذ يلاحظ أنه ابتداء من جانفي 1974م كان صرف الدينار الجزائري مربوط بجملة من العملات يتم تعديلها من حين لاخر ، و قد منح الدولار الأمريكي وزن كبير نسبيا في هذه السلة في ضوء أهميته في جملة صادرات النفط و مدفوعات خدمة الدين و أدت الزيادة الكبيرة في قيمة الدولار

www.manaraa.com

الأمريكي خلال النصف الأول من الثمانيات إلى ارتفاع كبير (حوالي 50 %) مقابل في القيمة الحقيقية للدينار مما اضر بالقدرة التنافسية للصادرات غير النفطية و شجع الواردات.

منذ عام 1991 تولى مجلس النقد و القرض مسؤولية وضع سياسة النقد الأجنبي و خلال الفترة 1989-1991 سمح للدينار الجزائري بالانخفاض لمواجهة الخسائر في معادلات التبادل التجاري، وكجزء من محاولة لتعديل الأسعار النسبية المحلية وزيادة الانفتاح و خفض الدينار الجزائري بأكثر من 100 % كما يوضحه الجدول التالي .

الجدول رقم (03) تطورات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990-2015

السنوات / البيانات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر الصرف (DA/$US)	8.96	19.00	21.82	23.36	35.09	47.68	54.77	57.73	58.74
السنوات / البيانات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر الصرف (DA/$US)	66.64	75.29	77.30	79.69	77.39	72.30	73.36	72.64	68.46
السنوات / البيانات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
سعر الصرف (DA/$US)	60.63	72.32	74.39	72.24	77.6	79.4	80.6	100.5	

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، مرجع سابق .ص81

: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2011 ص-ص. 170.171

عرف سعر الصرف انخفاضًا بنسبة (100 %) سنة 1991 جعل سعر الصرف يقدر بـ 19 دينار جزائري مقابل 1 دولار أمريكي بعدما كان 8.96 دينار لكل 1 دولار أمريكي في سنة 1990 ، خلال الفترة 1991 – 1994 وصل معدل الانخفاض الاسمي لقيمة الدينار في المتوسط 4 % سنويا مما جعل قيمة الدينار الجزائري حوالي 24 دينار لكل دولار أمريكي في السوق الرسمية .

و ما يلاحظ أن الأهداف الفورية لبرنامج التصحيح في عام 1994 م انحصرت في تصحيح القيمة المبالغ فيها للدينار الجزائري ، فيما يسمح بتحديد قيمته حسب قوى السوق و جعل النظام سعر الصرف أكثر شفافية و هكذا حدث خفض كبير للدينار الجزائري بحوالي 50 % على خطوتين في مارس – أفريل 1994 ليصبح الدينار الجزائري مقابل الدولار يساوي حوالي 36 DA / 1(US) $ و مرة أخرى في نهاية سبتمبر 1995م 47 دينار مقابل 1 دولار أمريكي، و

www.manaraa.com

انخفض سعر السوق الموازية ليصل إلى حوالي ضعفي السعر الرسمي خلال تلك الفترة، بعد تخفيض قيمة الدينار الجزائري عام 1994 م، أتبعت سياسة لإدارة سعر الصرف و جرى التخفيض الاسمي حتى منتصف 1996 و منذ ذلك الوقت أدت أدوات السياسات النقدية المتشددة و تقوية المركز التجاري إلى تعزيز استقرار سعر الصرف منذ سنة 1996 -1998 في حدود 50 دينار لكل دولار حيث واصلت السلطات الجزائرية بالسماح لقوى السوق بتحديد سعر الصرف مع مراعاة تنقلها لتجنب أي رفع للقيمة الحقيقية على نحو مستمر ، و للإشارة ابتداء من أكتوبر 1994 أصبح سعر الصرف مرئيا من خلال عقد جلسات يومية لتحديد السعر تحت إدارة بنك الجزائر فقد كان يتم بتحديد سعر الصرف لجميع المعاملات يوميا بناء على عروض مقدمة من البنوك التجارية في بداية كل جلسة و أيضا في ضوء توفر العملة الأجنبية و من الخطوات الأساسية التي اتخذت في 1996 إنشاء سوق النقد الأجنبي فيما بين البنوك

أما الفترة من 1999 – 2006 و 2011 تواصل تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وسجل أدنى قيمة مقابل الدولار بحوالي 79.69 دينار جزائري مقابل واحد دولار أمريكي سنة 2002 وأعلى قيمة سجلها الدينار مقابل الدولار سنة 2004 كانت بقيمة 72.30 دينار مقابل دولار أمريكي ، والملاحظ أن هذه الفترة شهدت دخول عملة جديدة في المعاملات الدولية الصادرة عن الاتحاد الأوربي التي أصبحت تنافس الدولار الأمريكي و أدى الوضع الاقتصادي للفترة الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية أدت إلى تراجع قيمة الدولار مقابل عملات دولية أخرى و خاصة أزمة الرهن العقارية ، و تندرج سياسة تسيير سعر الصرف من طرف بنك الجزائر في إطار سياسة التعويم الموجه لسعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية الرئيسية و هي عملات أهم الشركاء التجاريين للجزائر ، كما عرف سعر الصرف تذبذبا خلال 2008-2011 فرتفع إلي 74.39 و إنخفض إلى 60.63 عام 2008[1]

المطلب الثاني: الإطار القانوني و التشريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لا يمكن الحديث عن إمكانية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل غياب مؤشرات واقعية تقيس مستوى التشريع الذي وصل إليه البلد ، و ما مدى توافر جملة من الإغراءات المنافسة لتشريعات قدمتها بلدان إقليمية على الأقل مثل الإعفاءات الجمركية, حرية الاستثمار, حرية تحويل الأرباح, سهولة الحصول على العقار الصناعي أو التجاري.

ككل الدول حديثة الاستقلال تبنت الجزائر مباشرة بعد استرجاعها لسيادتها الوطنية قانونا يتعلق بالاستثمارات كما أن هذه الأخيرة عرفت تطورا في الجزائر خلال عدة مراحل حيث دأبت الجزائر على معالجة و تكيف قوانين الاستثمار على عدة مراحل و مستويات مراعاة لخصائص و التغيرات الحاصلة في كل مرحلة ، لذلك يمكن تقسيم هذه المراحل إلى ثلاثة تطورات في سن القوانين و التشريعات المتعلقة بالاستثمار

(1)- التقرير السنوي ، بنك الجزائر، 2006 ، ص، 76

www.manaraa.com

I: المرحلة الأولى

اشتملت على حوالي عشرين سنة أي منذ الاستقلال حتى مطلع التسعينات و عرفت قوانين مختلفة تنظم وتوجه الاستثمار الأجنبي المباشر مع ملاحظة أن هذه الفترة كان يسودها النظام الاشتراكي أي الاقتصاد الموجه والدور الكبير و الأول للقطاع العام في النشاط الاقتصادي ، أول هذه القوانين في هذه الخطوة كان: [1]

* **قانون رقم 277/63** : الصادر بتاريخ 27 جويلية 1963 (كان يهدف إلى عدم مغادرة المستثمر الأجنبي الوطن آنذاك و المشاركة في بناء اقتصاده و هذا ما تؤكده المادة 23 منه [2] ، إلا أنه لم يترجم على أرض الواقع ، بسبب المحيط السياسي الذي تبنى نظام اشتراكي يستند على القطاع العام، بالإضافة إلى ما ميزت تلك الفترة من ارتفاع تكاليف الإنتاج و نقص الهياكل القاعدية.

كما يمكن ملاحظة أن هذا القانون قدم عدة ضمانات عامة و خاصة للمستثمرين.

✓ **الضمانات العامة وهي :** [3]

- حرية الاستثمار للأشخاص المعنوية و الطبيعية الأجنبية.
- حرية التنقل و الإقامة بالنسبة لمستخدمي و مسيري هذه المؤسسات.
- المساواة أمام القانون و لاسيما المساواة الجبائية .
- ضمان ضد نزع الملكية ، و إذا تم ذلك يكون بالتعويض العادل .

✓ **الضمانات الخاصة :**

- تكون هذه المؤسسات في وضعية تعاقدية .
- ضمان استقرار النظام الضريبي لمدة 15 سنة .
- تخفيض نسبة الفائدة الخاصة بالقروض للتجهيز المتوسطة و طويلة الأجل .
- تخفيض جزئي أو كلي للضريبة على المواد الأولية المستوردة .

*** قانون الاستثمار لسنة 1966**

هذا القانون رقم 284/66 المؤرخ في 1966/06/15 تبنت الجزائر موقفا حذرا من الاستثمار الأجنبي ، حيث أسندت مبادرة تحقيق المشاريع الاستثمارية في القطاعات الحيوية للقطاع العام [4] لم يطبق هذا القانون على الاستثمارات الأجنبية بل طبق على الاستثمارات الخاصة الجزائرية فقط و لم يجلب هذا القانون المستثمرين الأجانب و ذلك لسببين هما :

♦ نص هذا القانون على إمكانية التأميم مع تقديم تعويض يساوي القيمة الصافية للأموال المحولة للدولة.

---

(1)- عبد الرحمان تومي ، واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد 8، دار الخلدونية ، جويلية 2006 ، ص 108.

(2) - زرقين صورية, مرجع سابق ، ص 107.

(3) - يحياوي سمير ، العولمة واثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر، (2005/2004) ، ص 147.

(4) - منصوري زين ، مجلة اقتطاعات شمال – افريقيا ، العدد الثاني ، ماي 2005 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، ص 129.

www.manaraa.com

♦ الفصل في النزعات فيه (القانون) كان يخضع للمحاكم الجزائرية و القانون الجزائري.

*** قانون الاستثمار لسنة 1982 :**

شهدت الجزائر منعرجا جديدا مع بداية الثمانينات تمثل في وضع إستراتيجية تموينية ترتكز على لا مركزية تسيير الاقتصاد الوطني ، و اشتراك القطاع الخاص حسب ما ينص عليه القانون رقم 13/82 المؤرخ في 21 أوت 1982 و الذي كان من جملة ما يهدف إليه :[1]

✓ الرفع من طاقة الإنتاج الوطني و إنشاء مناصب شغل جديدة وزيادة الدخل الوطني و ذلك بمساهمة الاستثمارات الخاصة المنتجة.

✓ العمل على التكامل بين القطاع العام و الخاص و إفساح المجال أمام القطاع الخاص .

و يعتبر هذا القانون المتعلق بإنشاء و تأسيس الشركات المختلطة التي حددت نسبة المشاركة الأجنبية فيها بـ 49 % كحد أقصى . ومهمتها ضمان نقل التكنولوجيا و تكوين المستخدمين في حين أن التسويق تضمنه الجزائر إضافة إلى إجبارية التقاضي أمام المحاكم الجزائرية في حالة نشوب خلاف بين الأطراف المتعاقدة.[2] ، هذا هو قانون توجيه الاستثمار الأجنبي.

*** قانون الاستثمار لسنة 1986 م :**

في هذه الفترة واجه الاقتصاد الوطني أزمة حادة ، و هي انهيار أسعار البترول و انخفاض قيمة الدولار ، و بالتالي تدهورت إيرادات الصادرات النفطية ، كذلك تفاقم الديون الخارجية و ارتفاع نسبة التضخم في ظل هذه الأوضاع الصعبة ، قامت الدولة بتعديلات على قانون 82-13 و إصداره في شكل قانون جديد هو 86-13 المعدل و المتمم للقانون 82-13 الذي أدخل تغيرات في ميكانيزم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، خصوصا على مستوى قطاع المحروقات ، حيث أرسى قواعد التنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها ، و كذلك حقوق المؤسسات التي تمارس هذا النشاط ، إلى جانب هذا منح القانون عدة تسهيلات و امتيازات و تحفيزات ضريبية مع ما يتمتع به المستثمر الأجنبي من :

- المشاركة في هياكل التسيير.
- رفع أو خفض رأسمال الشركة المختلطة .
- تحويل أرباح المنتوج.
- ضمان لتعويض في حالات التأميم أو نزع الملكية.
- التحويل الجزئي لأجور العمال الأجانب .[3]

(1)- عبد الرحمان تومي ، مرجع سابق، ص 109.

(2) - حدانة أسماء ، سياسة تحويل الديون إلى استثمارات أجنبية وأثرها على الاقتصاد الوطني ، مذكرة ماجستير ، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة 2005-2006، ص ، 98.

(3) - عبد الرحمان تومي ، مرجع سابق ، ص 110.

www.manaraa.com

* **قانون الاستثمار لسنة 1988:** في هذه السنة تبنت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية ، خلفا للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي ، في هذه السنة أصدرت الجزائر مجموعة من القوانين المتعلقة بتنظيم الاستثمار :

- إزالة القيود المتعلقة بمبلغ الاستثمار الذي جاء به قانون 82-13.
- إلغاء الإجراءات المتعلقة بالاعتماد المؤسسات فيه غير خاضعة لوصاية الوزارة (بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية العمومية و تسييرها من طرف صناديق المساهمة).
- صناديق المساهمة التي تتولى تسيير الأسهم التي تقدمها المؤسسات العمومية الاقتصادية للدولة مقابل الرأسمال التأسيسي للمشروع.
- كان تأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد يخضع لاتفاق يبرم بين الوزارة الوصية و الشركة الأجنبية ، أصبح الاتفاق يبرم بين الشركة الأجنبية و بين صناديق المساهمة و بين الشركة الاقتصادية العمومية و الشركة الأجنبية، أي هناك إلغاء ضمني لبعض أحكام القانونين 82-13 و86-13 في هذا المجال ، مع الملاحظ أن مجمل هذه القوانين في هذه الخطوة لم تحقق الهدف المنتظر منها لعدة أسباب .

II: المرحلة الثانية (1990-1999)

جاء مطلع التسعينات و هو يحمل معه التوجه نحو صيغة جديدة للتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر بأسلوب يغلب عليه التوجه نحو الانفتاح على اقتصاد السوق بسبب الضغوط الاجتماعية و الوضع السياسي و الحاجة الماسة لمصادر تمويل خارجية في تلك الفترة ، ومنه حملت هذه الخطوة من التشريع وسن القوانين تنظم و توجه و تسهل تواجد المستثمر الأجنبي بالبلاد ، ومن هذه القوانين نجد مايلي:

أولا : قانون النقد و القرض (10/90) الصاد بتاريخ 14 أفريل 1990م

شهد برنامج الإصلاحات الذي اتبعته الجزائر في بداية التسعينيات عدة مبادرات إصلاحية جزئية، لذلك فقد أعطى للاستثمار الأجنبي المباشر المكانة المرموقة ، انعكست في القانون 90-10 ، حدد هذا القانون و بوضوح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج و جسد بذلك و لأول مرة شعار.[1] " الباب المفتوح " حيث تميزت طبيعة هذه العلاقة بخاصيتين.

1- في المجال المالي :

الترخيص بفتح مكاتب للتمثيل أو فروع في الجزائر للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية و كذا بالمساهمات الأجنبية في البنوك و المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري ، شريطة أن تمنح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للرعايا الجزائريين أو الشركات الجزائرية .

2- في مجال الاستثمار

(1)- المرجع السابق ، ص- ص 112-113.

www.manaraa.com

يرخص للمقيمين و غير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو الاستثمار المباشر و تحويل رؤوس الأموال بين الجزائر و الخارج لتمويل مشاريع اقتصادية ، و هذا ما تؤكد عليه المواد من 181 إلى 188 من القانون ، كما يمكن لرأس المال الأجنبي طبقا لأحكامه أن يستثمر في النشاطات غير المخصصة للدولة بصراحة ، بمعنى النشاطات الغير محتكرة من قبل الدولة .

كما نص هذا القانون على أن الرأسمال الأجنبي يمكن أن يأخذ شكلين ، إما مباشرة أو مختلطة وهذا من خلال التخلي عن شروط الشراكة بنصيب معين . كما يتضمن إلى جانب هذا تحويل الفوائد والأرباح و إعادة تحويل رؤوس الأموال ، كما أنها تتمتع بالضمانات الملحوظة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر مع عدة بلدان ، وهذا ما تؤكده المادة 184 من قانون النقد و القرض 90-10.

كما يضمن هذا القانون للاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي :

- يؤكد القانون على قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي قد تحدث بين الجزائر و الطرف الأجنبي.
- يتخلى نهائيا عن التفريق بين المقيمين و غير المقيمين و بذلك أقر مبدأ المساواة بينهما في الحقوق و الواجبات
- كما يقوم بنك الجزائر بالحرص و السهر على تطبيق القوانين التنظيمية، و يضمن حقوق المستثمرين الأجانب المتعلقة بالتأميم و نزع الملكية.
- كما أن بنك الجزائر هو المسؤول عن إصدار الترخيص للمستثمر الأجنبي المتعلقة بالمجال المالي و الاقتصادي.

ثانيا : قانون الاستثمار لسنة 1993

إن أواخر سنة 1993 م ، كانت من أصعب المراحل الزمنية التي مرت بالجزائر ، إنها مرحلة متقدمة جدا من عمق الأزمة الجزائرية المتعددة الأبعاد حتى سمى آنذاك برنامج حكومة تلك المرحلة ببرنامج " اقتصاد حرب " حيث المواجهة الشرسة مع المنظمات الدولية في الخارج من جراء المديونية ، بسبب عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الدولية و استفحال البطالة و تدني القدرة الشرائية للمواطن وتدهور الخدمات الاجتماعية .

في خضم هذه الأوضاع جاء هذا المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات.

لقد ألقى هذا المرسوم التشريعي صراحة كل القوانين الصادرة في نفس الموضوع و القوانين المخالفة له ، وذلك ما نصت عليه المادة 49 و التي كانت كما يلي : " عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات تلغي جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا المرسوم التشريعي "

جاء هذا المرسوم التشريعي ليضمن ما يلي : [1]

- إلغاء القيود التي ميزت قوانين 1982 ، 1986 فيما يتعلق بالشركات المختلطة

(1)- المرجع السابق ، ص 114.

www.manaraa.com

- استبعاد كل المعوقات التي تقف أمام حركة الاستثمارات الأجنبية سواء كانت مباشرة أو مبنية على أساس الشراكة (المادة 49 منه).
- حدد المرسوم الشروط الكفيلة بالاستثمار في الجزائر ، و الواجب على المستثمرين مراعاتها ، حيث يتم التصريح لدى وكالة دعم و ترقية الاستثمار (APSI) التي أسست يوم 1993/10/27 بواسطة مرسوم تنفيذي و المسؤولة على الترويج و التعريف بالمناخ الاستثماري في البلاد وإعداد ملفات خاصة بغرض الاستثمار و عرضها على المستثمرين، المطالبين بإيداع الملفات لديها والحصول على الموافقة المتعلقة بطلب منح الامتيازات خلال 60 يوما (المادة 04) ، كما تضمن تسهيل الإجراءات و تسليم الوثائق المطلوبة فهي المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالاستثمارات المحلية و الأجنبية في الجزائر.[1]

ومن الحوافز المقدمة في هذا المرسوم التشريعي ما يلي : [2]

- الإعفاء لمدة ثلاثة سنوات من ضريبة نقل الملكية بالنسبة للمشتريات العقارية اللازمة للاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع و الخدمات الموظفة مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو من السوق المحلية .
- الإعفاء لمدة 2 إلى 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات و الرسم المهني و ذلك ابتداء من دخول المشروع مرحلة النشاط.
- الإعفاء من ضريبة الأرباح و ضريبة النشاط المهني في حالة تصدير منتوج المشروع و لتشجيع المستثمرين قامت الحكومة بحماية و ضمان الاستثمار و ذلك بانضمام الجزائر إلى المنظمات والمؤسسات الدولية و الإقليمية المتعلقة بضمان الاستثمار و حمايته منها :
  - الاتفاقية المتعلقة بالاعتراف و تنفيذ قرارات التحكيم الدولي .
  - اتفاقية المركز الدولي لتسوية المنازعات بين المستثمرين و الدول المضيفة .
  - اتفاقية الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات .
  - حماية الملكية الصناعية و الفكرية .
  - الانضمام إلى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

III: المرحلة الثالثة (ابتداء من سنة 2000)

كما يمكن أن تسمى بقانون الاستثمار الجديد وهي المرحلة التي شهدت نوعا من الاستقرار وجو تسوده حركية ديمقراطية و إعلامية وعودة الجزائر إلى المحافل الدولية . هذا ما جعل الفترة الممتدة من 2000 إلى اليوم تأتي بجملة

(1)- حدانة أسماء ، مرجع سابق ، ص 99.

(2) - يوسف رشيد ، أثر الاستثمار المباشر على الاقتصاد الوطني – حالة الجزائر – مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 5 ، 2005 ، ص 164.

www.manaraa.com

من القوانين و الأوامر و المراسم التي تنظم أو توجه رأس المال الأجنبي والمحلي في مجال الاستثمار المباشر سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و هذه القوانين ما يلي :

*** الأمر 03/01 الصادر في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.**

من أسباب مجيء هذا الأمر أنه منذ سنة 1993 إلى غاية نهاية سنة 2001 أي منذ التشريع لقانون الاستثمار فقد تم التصريح بـ 43000 نية للاستثمار بمشاركة أجنبية لم تتجاوز 397 نية استثمار.حيث كانت هذه النيات الاستثمارية تعبر عن استحداث أكثر من 1.6 مليون منصب شغل ، و استثمار ما يعادل 42 مليار دولار (كقيمة تراكمية) غير أن واقع الحال يؤكد بعدم تحقق هذه الأهداف على أرض الواقع ، حيث نسبة البطالة بقيت على حالها، و عدد ا لمؤسسات التي أنشئت هزيل جدا.[1]

جاء الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار، مناخه آلية عمله ، و هذا بغرض الوصول إلى استحداث مجالات نشاطات جديدة ، وتوسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس مال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه ، كما شغل لمفهوم الجديد للخوصصة الكلية و الجزئية ، ومنح درجة من الامتيازات للاستثمار، الجديد في هذا الأمر الرئاسي ما يلي : [2]

- مبدأ حرية الاستثمار ورفع القيود الإدارية المفروضة و عدم اللجوء للتأميم .
- تثبيت النظام القانوني للاستثمارات .
- ضمان التحويل الحر للرأسمال و عائداته .
- منح مزايا جبائية و جمركية ، تتمثل في صنفين من المزايا أدرجها ضمن نظامين ، النظام العام والنظام الاستثنائي و ذلك في المادتين 9 و 10 من الأمر.

*** النظام العام :**

يقوم النظام العام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار و تهيئة الإقليم ،و تقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لانجاز المشروع الاستثماري وحسب المادة 09 ، تتمتع الاستثمارات بالحد الأدنى المضمون لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات بامتيازات جبائية و جمركية و تتمثل هذه الامتيازات حسب المادتين 1 و 2 فيما يلي :

- اقتناء أصول تندرج ضمن استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة تأهيل منتجات قديمة .
- المساهمة في رأس مال مؤسسة عمومية .
- استفادة النشاطات في إطار الخوصصة الكلية و الجزئية .

أما الامتيازات الممنوحة فهي كالآتي :

(1) -عبد الرحمان تومي ، مرجع سابق ، ص ص 116-117.

(2)- الامر الرئاسي 03/01 الصادر فب 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

www.manaraa.com

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار.

*** النظام الاستثنائي**

يخص هذا النظام الاستثمارات التي تقع ضمن المناطق ذات الأولوية و المحددة في الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار ،كالأنشطة غير الملوثة أو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية في ميدان التكنولوجيا ،بالإضافة الى هاذين النظامين العام و الخاص ،يجرى التفكير في وضع نظام خاص بالاستثمار في المناطق الحرة المزمع إقامتها بكل من جيجل في الشرق و الجزائر في الوسط [1]

نصت المادة 10 على استفادة الاستثمارات الأجنبية مزايا خاصة بالاستثمارات التالية :[2] الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة .

- الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني ، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا متطورة وخاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة و تحمي الموارد الطبيعية و تدخر الطاقة وتؤدي إلى تنمية مستديمة .

أما المزايا الممنوحة فهي كالآتي :

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل نسبة منخفضة قدرها 2 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادة في رأس المال .
- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع و الخدمات التي تدخل في انجاز المشروع.
- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية بالنسبة للسلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية في إطار الاستثمار لمدة عشرة سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء.

إن الأمر رقم 03-01 الصادر في 20 أوت 2001 عدل و تمم بالأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 و قد نص هذا الأخير على ديمومة الضمانات التالية:

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها .

(1) - مفتاح صالح ،بن سمينة دلال , واقع وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية , دراسة حالة الجزائر, مجلة البحوث الاقتصادية العربية, الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية,العددان43-44,القاهرة,2008،مرجع سابق ،ص 110

(2)- الامر الرئاسي 03/01 الصادر في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الامر الرئاسي رقم 03-01 الصادر في 20 أوت 2001 عدل و تمم بالأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006

www.manaraa.com

- تحويل رؤوس الأموال و المداخيل .
- المساواة في التعامل مع كل المستثمرين . التغطية عن طريق المعاهدات و الاتفاقيات الدولية و الثنائية و حماية الاستثمارات .
- إمكانية الطعن الإداري .
- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة قيام نزاع بين الدولة الجزائرية و المستثمرين غير المقيمين .

المبحث الثاني: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

يمكن القول أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر فيما يخص المناخ القانوني و المناخ المؤسساتي و الانفتاح الاقتصادي الذي تسعى إلى تحقيقه ، حققت بعض التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة لكن تبقى ضعيفة مقارنة بالتدفقات العالمية و على هذا الأساس سنقوم بتتبع تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في مرحلة التسعينات وبداية الألفية الثالثة ، و للإشارة فإن الاستثمارات حظيت باهتمام كبير من طرف السلطات الجزائرية خصوصا بعد فشل نظام المخططات التنموية في تحقيق الأهداف المسطرة ، و بذلك بدأ التفكير في سن القوانين والتشريعات التي بإمكانها أن تضمن السير الحسن للعملية الاستثمارية ، و كان أول قانون جاء في هذا الموضوع سنة 1993 الذي شرع للاستثمار في الوضعية الجديدة التي تعيشها الجزائر و عليه كانت حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي يبينها الجدول التالي :

جدول رقم(04) صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال(1990-2011)مليون دولار أمريكي .

السنوات البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الاستثمار الأجنبي المباشر IDE	0	0	0	0	0	25	270	260	501
السنوات البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاستثمار الأجنبي المباشر IDE	507	438	1196	1065	634	882	1081	1790	1390
السنوات البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الاستثمار الأجنبي المباشر IDE	2490	2550	3480	2040	1541	1961	1525	-691	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار 2006 ، ص 11.

: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2011 ص ص 170.171.

www.manaraa.com

المطلب الأول : حصيلة الإستثمار الأجنبي من 1990 إلى 2000

تعتبر سنوات التسعينات من القرن العشرين بداية أزمة اقتصادية واجتماعية و سياسية هزت كيان الدولة وشوهت صورة الجزائر الأمنية في كل دول العالم لذلك إذا تعقبنا تطور حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر من سنة 1990 حتى 1995 نجدها ضعيفة جدا لا تكاد تقارن بالنسبة لدول مجاورة لنا في منطقة البحر المتوسط حيث تشير الإحصائيات إلى أن تدفق (IDE) كان معدوما خلال هذه الفترة ، و هذا ما يعكس الوضع السائد على الصعيد الاقتصادي أو السياسي المزري لتلك الفترة.

وما يلاحظ أن إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب الكشف الإحصائي الصادر عن بنك الجزائر أظهرت ان صافي الاستثمار الأجنبي في الجزائر كان معدوما و سالبا سنة 1993 ، وهذا ما يدل على ضعف هذا النصيب المحصل عليه رغم ما جاء به قانون النقد و القرض 10-90 و قانون الاستثمار الصادر سنة 1993 وما وفر من ضمانات و حماية و امتيازات للمستثمر الأجنبي ، إلا أن العائق الأساسي أمام تدفق الاستثمار هو الوضع الأمني الذي كان مترديا إلى أسوء الأحوال مما لا يدع للمستثمر الأجنبي حتى الفرصة في المخاطرة بالاستثمار ، حتى ولو في وجود حقول النفط و الغاز التي تعتبر أكثر الاستثمارات فائدة و ضمانا لم يدفع ذلك بالمستثمرين للمخاطرة في الجزائر[1].

المطلب الثاني: حصيلة الإستثمار الأجنبي من 2001 إلى 2015

تعتبر فترة 2001 م إلى يومنا هذا فترة تحول و تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية والأمنية بالخصوص حسب تقارير بعض الخبراء الاقتصاديين ، مع الإشارة إلى بعض النقائص والعثرات في مسار التنمية الاقتصادية ، و برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي شرع فيه منذ 1999م و ما يدل عل تحسين الأوضاع في هذا الفترة مؤشرات الاقتصاد الكلي التي سوف نتطرق لها بالتفصيل لاحقا.

أما عن تدفق الاستثمار الأجنبي فقد عرفت سنة 2001 أعلى قيمة بـ 1196 مليون (SUS) حيث يمثل نسبة 218.27 % من الناتج الداخلي الخام لنفس السنة و يلاحظ تراجع بحوالي 100 مليون دولار خلال سنة 2002 أي بمبلغ يقدر 1065 مليون دولار أمريكي ، و يلاحظ أن هذه الفترة جاءت بقانون استثمار في الأمر رقم 03/01 الصادر في 20 أوت 2001 و المعدل المتمم بالأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 , رغم صدور هذا الأمر المتعلق بتنظيم وتسيير و تحفيز الاستثمار إلا أن سنة 2002 سجلت انخفاضا ملحوظا بـ 100 مليون دولارا أمريكيا [2].

أما سنوات 2005/2003 عرفت تطورات في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 634 مليون دولار أمريكي ليتزايد إلى 882مليون دولار أمريكي. و1081 مليون دولار لكل من سنتي 2004 و2005 [3]

---

1 - الكشف الإحصائي الصادر عن بنك الجزائر 2011

2 -قط سليم ، **أثر التغير في المؤشرات الإقتصادية على حركة الإستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر- دراسة قياسية** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2008-2009، ص ، 166

3 - التقرير السنوي لبنك الجزائر 2011 ص ص 170.171

www.manaraa.com

من زاوية دخول رؤوس الأموال ، تميزت سنة 2006 بتوسع كبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغت 1790 مليون (SUS) ، بما فيها القروض ما بين المؤسسات التابعة ، وهو ما يوافق نمو بنسبة 66% و يظهر تحليل هيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 2006 ظاهرة جديدة و هي أن حصيلة هذه الاستثمارات خارج المحروقات 53.02 % قد تجاوزت حصة الاستثمارات في المحروقات بنسبة47.98 %

و اتسم التوسع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالاستمرار منذ 2004 و أن قيمة هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 2006 تمثل حوالي ثلاث مرات المبلغ المسجل خلال 2003 (634 مليون $) ، ومن المفيد التذكير بأن دخول رؤوس الأموال تحت شكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد انتقل من 507 مليون دولار في سنة 1999 إلى 1196.5 مليون دولار في 2001 ، بالإضافة إلى الوثبة الهامة التي شهدتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال 2006 تبين مدى جانبية السوق الجزائرية بالنسبة للمستثمرين الأجانب بمبلغ 1790 مليون دولارو حوالي 1480 مليون لسنة 2007م[1].

الخلاصة :

تميزة عملية تدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر للجزائر بعد مراحل ، الضعيفة منها و المتوسطة و بعد المراحل المقبولة نوعا ما ، ولكن بمقارنتها بدول الجوار على غرار تونس و المغرب نجد أن الجزائر حصلت على النسبة الضعيفة من هذه التدفقات الدولية للإستثمار نحو منطقة شمال إفريقيا ، رغم المجهود المبذول من طرف الدولة الجزائرية في تحسين المناخ التشريعي و الإستثماري ، كذلك رغم التحسن الملحوظ في أداء الإقتصاد الكلي ، إلا أن المشكل مازال قائما يخصوص البيروقراطية و الفساد المالي و الإداري و كذلك توفير الوعاء العقاري ، بالإضافة لمشكل التويل البنكي و تأثير السوق الموازية هذا حسب **تقرير البنك العالمي حول المناخ الاستثماري في الجزائر**

النتائج و التوصيات

- عرفت الجزائر تحسنا ملحوظا في أداء الاقتصاد الكلي خلال الفترة 1990-2011 ، والتي يمكن تقسيمها إلى فترتين 1990-1999 والتي كانت متوسطة الأداء إلى ضعيفة في بداية الفترة من حيث مؤشرات الاقتصاد الكلي المدروسة في البحث ، أما الفترة 2000-2011 تحسن أداء الاقتصاد الكلي بشكل قوي.
- اختلفت درجة تأثير المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر اذ يمكن تقييم المؤشرات إلى ثلاثة مستويات بحسب تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي : مؤشر التضخم وسعر الصرف تأثير ضعيف، مؤشر البطالة والناتج المحلي الإجمالي تأثير جيد ، مؤشر ميزان المدفوعات تأثير قوي جدا.
- يرجع اختلاف تأثير المؤشرات الاقتصادية الكلية على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى درجة أهمية هذا المؤشر في نوع النشاط الاستثماري الذي سوف يتم أخذ القرار بشأنه ومدى تداخل عوامل أخرى وتأثر على القرار الاستثماري

1 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار 2006 ، ص 11.

www.manaraa.com

- من أجل زيادة حجم التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر يجب تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر وإزالة العوائق ، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات وقوانين أكثر جرأة وصرامة بالنسبة للمسؤولين على تنظيم وتوجيه النشاط الاستثماري .
- محاربة الفساد الإداري والبيروقراطية من خلال تكوين لجان مراقبة معينين من طرف رئيس الحكومة أو رئيس الجمهورية لتمتعهم بأكثر استقلالية وحرية.
- الثبات في تطبيق القوانين والإجراءات القانونية وعدم التذبذب مما يعطي للمستثمر الأجنبي أكثر ثقة في الإدارة خاصة والقوانين بصفة عامة
- الاستفادة من كل فرص المتاحة من طرف الاستثمار الأجنبي مع العمل على تقليل الأثر السلبية أو المخاطر التي يمكن أن يحدثها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال ما يلي:
- التقديم نفس التسهيلات والامتيازات الخاصة بالمشروعات الأجنبية للشركات الوطنية وبذل المزيد من الجهد والبحوث في مجال التطوير لتمكين الشركات الوطنية من منافسة نظيرتها الأجنبية وبقائها في السوق المحلية
- توجيه المستثمرين والشركات الأجنبية إلى الصناعات والنشاطات الإنتاجية المختلفة والتي تتميز أو تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وتكنولوجيا متقدمة،وتلك التي لا تستطيع الشركات الوطنية الدخول فيها للاعتبارات مالية
- العمل على تحسين المؤشرات الاقتصاد الكلي وخاصة البطالة التي عرفت معدلات مرتفعة جدا ، ولا تزال كذلك إذ بلغت سنة 2006 نسبة 12.3% و سنة 2011 بلغت 10.1% وخاصة إذا علمنا أن مناصب الشغل غير الدائمة محسوبة ضمن عدد العمال الإجمالي هذا المناصب عددها مرتفع جدا .
- محاولة إيجاد صيغ جديدة للعمل والاهتمام بالفئة الشبابية وخاصة الفئة المتعلمة (حاملي الشهادات) إذ يلاحظ ان هذه الفئة تمثل نسبة كبيرة في المجتمع وذلك من خلال إيجاد مناصب شغل فعلية.
- تحسين الإنتاج خارج المحروقات إذا يلاحظ أن قطاع الطاقة يشارك بأكثر من 26.5 % من إجمالي الناتج المحلي الخام عام 2006 ، وأكثر من 98% من إجمالي الصادرات من نفس السنة ، وذلك بإيجاد قطاعات اقتصادية منتجة حقا يمكنها من تحقيق نمو اقتصادي فعلي غير مبني على قطاع واحد

تحسين المناخ الاستثماري بتوفير هياكل قاعدية للمستثمر كالطرق و النقل و الجسور و شبكة المواصلات

www.manaraa.com